

أدوات تشخيص القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ودورها في توفير معلومات
للتنبؤ بالتعثر المالي مع تطبيق لنموذج كونان وهولدر في مؤسسة بريماتك المسيلة

2020-2018

*Tools for diagnosing financial statements for economic institutions and their role in
providing information to predict financial failure - With the application of the Conan and
Holder model at the Brimatec M'sila 2018-2020*

عبد الرؤوف عزالدين*¹
Abdelraouf Azzeddine

¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، abdelraouf.azzeddine@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2022-03-31

تاريخ القبول: 2022-02-02

تاريخ الاستلام: 2021-11-10

ملخص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أهم أدوات التشخيص المالي إضافة لتطبيق نموذج كونان وهولدر في مؤسسة بريماتك للتنبؤ باحتمال وقوعها في التعثر والفشل المالي. توصلت الدراسة الى أن المؤسسة محل الدراسة غير معرضة لخطر الفشل المالي مستقبلا، وهذا من خلال قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية الطويلة والقصيرة الأجل. بسبب اعتمادها على أموالها الخاصة تلجأ الى التمويل الخارجي، وهو ما وفر للمؤسسة ملاءة مالية معتبرة رغم ركود السوق الراجع لجائحة كورونا وتعطل قطاع البناء في الجزائر. كما تؤكد النتائج المتوصل اليها بأن نموذج كونان وهولدر يعتبر من أحسن وأدق النماذج التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل المالي وهذا لاعتمادها على نسب مالية متعددة تختلف باختلاف القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة.

كلمات مفتاحية: التشخيص المالي، التعثر المالي، نموذج كونان وهولدر

تصنيفات JEL: M40، M41، M49.

Abstract:

This study aimed to identify the most important financial diagnostic tools as well as to apply the Conan and Holder model at the Brimatec Foundation to predict their potential for financial failure

The study found that the institution in question was not at risk of future financial failure, through its ability to meet its long- and short-term financial obligations. The results also confirm that the Conan and Holder model are considered among the best and most accurate to be relied upon in predicting financial failure. This is because they are based on multiple financial ratios that vary according to the sector in which the Foundation is active

Keywords: Financial diagnosis, Financial failure, Conan and Holder model.

Jel Classification Codes: M40، M41، M49.

1. مقدمة

تأثرت اقتصاديات معظم دول العالم بجائحة كورونا على غرار الاقتصاد الجزائري، خاصة مع التراجع الرهيب في سعر المحروقات بداية سنة 2018 والذي أثر مباشرة على قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في الجزائر. وتعتبر مؤسسة بريمتاك أحد أهم المؤسسات الخاصة المنتجة للأجر بالجزائر، والتي يرتبط نشاطها ومنتجاتها أساسا بقطاع البناء والأشغال العمومية الذي تأثر كثيرا بجائحة كورونا نتيجة لتوقف العديد من مشاريع البناء، وهو ما سيؤثر لا محالة على أدائها المالي خلال هذه الفترة والذي سيؤدي الى ظهور صعوبات مالية مستقبلية.

وللتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للمؤسسة لم توفر الطرق التقليدية المعتمدة في التشخيص المالي أدوات مناسبة لذلك، فهي تسمح فقط بقياس وتحليل الوضعية المالية الحاضرة والماضية، غير أنها لا توفر أدوات تسمح بالتنبؤ بوضعها المالي المستقبلي. وهو ما أدى الى ابتكار طرق وأدوات ونماذج جديدة تسمح بتقديم الدعم المعلوماتي لمتخذي القرارات خاصة ما تعلق بإمكانية المؤسسة تعرضها للتعثّر والفشل المالي. وفي هذا الصدد نجد العديد من الدراسات التي وضعت نماذج مالية على غرار نموذج كونان وهولدر (دالة النتائج) conan et holder

2.1. طرح الإشكالية: يعتبر نموذج كونان وهولدر من أهم النماذج التي يسمح بتحليل الوضعية المالية للمؤسسات والتنبؤ بالوضعية المستقبلية للمؤسسات، وهذا لاستعمالها العديد من النسب المالية ذا دلالة على أداء المؤسسة، إضافة الى أن الطريقة تقدم معادلات تختلف من قطاع لآخر سواء التجارية أو الصناعية أو قطاع النقل أو قطاع الأشغال العمومية. ونظرا لتأثر الاقتصاد الوطني بجائحة كورونا وتراجع سعر البترول في مرحلة الدراسة فإن ذلك سيؤثر لا محالة على الوضع المالي المستقبلي لمؤسسة بريمتاك، لهذا جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي التالي: **كيف يساهم نموذج كونان وهولدر في التنبؤ بالتعثّر المالي لمؤسسة بريمتاك؟**

3.1. فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بوضع الفرضية التالية:

إن استخدام أدوات التشخيص المالي إضافة لنموذج كونان وهولدر يسمح بالتنبؤ بوضعية مؤسسة بريمتاك المستقبلية ومدى إمكانية تعرضها للفشل والتعثّر المالي.

4.1. أهداف وأهمية الدراسة: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية للتعريف بنموذج كونان وهولدر وكيفية تطبيقه، وإبراز أهم المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في التحليل المالي عموما وفي النموذج خصوصا، إضافة لتحليل وتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة بريمتاك. وتتجلى الأهمية الأخرى للدراسة في تطبيق نموذج كونان وهولدر للسماح لمؤسسة بريمتاك بالكشف المبكر على احتمالية وقوعها في الفشل المالي وتقادي خطر الإفلاس المستقبلي.

5.1. منهجية الدراسة: استخدمنا في هذه الدراسة المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والاقتصادية، اعتمدنا الأسلوب الوصفي التحليلي واعتمدنا على تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة محل الدراسة.

2. أدوات التشخيص المالي للقوائم المالية

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية لها من خلال القوائم المالية التي تتضمن كما كبيرا من البيانات المحاسبية، حيث يوفر التشخيص المالي الأدوات المناسبة لتحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة السابق والحاضر، ثم تفسير نتائج التحليل ومحاولة التنبؤ بأدائها المستقبلي.

1.2. ماهية القوائم المالية

القوائم المالية عبارة عن جداول يتم استخلاصها في نهاية الدورة المالية من النظام المحاسبي المالي لأحداث مالية سابقة قابلة للقياس المحاسبي، إذ يتم إعدادها لأغراض تقييم الأداء المالي والاقتصادي وتقييم الوضع المالي للمؤسسة لفترة مالية عادة ما تكون سنة مالية، كما تحتوي على عناصر وبنود محددة قيمتها بوحدة نقدية ينبغي الإفصاح عن الطرق المحاسبية والتوضيحات اللازمة لإعدادها في قائمة مستقلة تعد لغرض ذلك.¹ يتمثل الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية في تقديم معلومات مالية ومحاسبية عن الوضع المالي للمؤسسة وحركة التدفقات النقدية لها، وهذا كانعكاس مباشر لما جاء في المعيارين IAS 01 المتضمن عرض البيانات المالي، والمعيار IAS 07 المتضمن قائمة التدفقات النقدية. وقد حدد النظام المحاسبي المالي الجزائري القوائم المالية المعتمدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 01 الميزانية (قائمة المركز المالي) وحساب النتائج (قائمة الدخل). جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية) وقائمة تغيرات الأموال الخاصة إضافة لملاحق القوائم المالية.

1.1.2. قائمة المركز المالي: تعرف الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي في المادة 33 من المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 كالتالي: " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز غرض الأصول والخصوم داخل الميزانية، الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية"². إذا من الناحية القانونية وحسب النظام المحاسبي المالي تأخذ الميزانية شكل جدول نميز فيه جانبين: جانب الموجودات أو الاستخدامات ويعرف بالأصول وجانب الموارد أو المصادر ويطلق عليه الخصوم.

2.1.2. حساب النتائج (قائمة الدخل): يعتبر حساب النتائج من الوثائق الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من كونه يساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل، كما يساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية، والتأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

حسب النظام المحاسبي المالي فإن جدول حسابات النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بوضوح النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة)³. وقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض

حسابات النتائج يجب موازتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسابات النتائج حسب الوظيفة.

3.1.2. جدول سيولة الخزينة (التدفقات النقدية): حلت قائمة التدفقات النقدية محل قائمة التغيرات في المركز المالي لتقديم معلومات إضافية عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة كهدف أساسي، حيث ظهرت قائمة التدفقات النقدية في الو.م.أ عام 1978 بموجب المعيار لمحاسبي رقم 4.95 وقائمة تدفقات الخزينة هي قائمة إجبارية مكملة للقوائم المالية الأخرى تبين مقبوضات ومدفوعات المؤسسة، ويتم إعدادها وفقا للأساس النقدي. أي أن قائمة تدفقات الخزينة تذهب إلى أبعد من ذلك فأنها تحدد النتائج النقدية لكل الأنشطة التي مارستها المؤسسة والتي يتم تصنيفها إلى الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية⁵.

وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة التدفقات النقدية من خلال هدفها كالتالي: " يهدف جدول تدفقات الخزينة إلى إعطاء صورة صادقة لمستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية ويقدم المداخل والمخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئتها مصدرها"⁶.

4.1.2. قائمة تغيرات الأموال الخاصة (حقوق الملكية): حقوق الملكية عبارة عن حق الملاك أو المساهمين المتبقي من الأصول بعد طرح كافة الالتزامات، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية هي قائمة أو بيان يوضح التغيرات التي تحدث في صافي الأصول المملوكة للمساهمين أو أصحاب الشركة بعد خصم كافة الالتزامات، وتحدث هذه التغيرات نتيجة أسباب مختلفة مثل الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالفترة والمدرجة في قائمة الدخل، زيادة أو تخفيض رأس المال أو إصدارات الأسهم الجديد⁷.

وحسب النظام المحاسبي المالي (يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية). حيث تكمن أهميته في النقاط التالية: ⁸

- يظهر رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية والتغيرات خلال الفترة وصافي الربح والخسارة للفترة.

- يوضح إجمالي الدخل والمصروف للفترة.

- يبين الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية.

- يوضح المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين

5.1.2. ملحق القوائم المالية: يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة. لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود

القوائم المالية وهذه الجداول هي: جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية. جدول الإهلاكات. جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية . جدول المؤنات. جدول المساهمات (فروع ووحدات مشتركة) . بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية إن المعلومات الواردة في الملحق لها أربعة أبعاد هي: بعد اقتصادي حيث تظهر طرق التقييم وطرق حساب الاهتلاكات والمؤنات. بعد قانوني تبين مبلغ الالتزامات المالية وهيكل رأس المال والقروض المضمونة. وبعد جبائي تين توزيع الضرائب بين النتيجة الجارية والاستثنائية. إضافة الى بعد اجتماعي تبين عدد العمال ومبلغ الأجور الاجمالية والامتيازات المسددة⁹.

2.2. أدوات التشخيص المالي

من المهام الرئيسية التي تقع على عاتق الإدارة المالية حماية أموال أصحاب المصالح وتوفير معلومات للإدارة تسمح باتخاذ أفضل القرارات، وهو ما يستدعي منها باستخدام العديد من الأدوات خاصة ما تعلق بالتشخيص المالي للقوائم المالية التي تعكس الجوانب الأساسية لعملها، وسنتناول في هذه النقطة من مقالنا أهم المؤشرات والنسب المستخدمة في تحليل الوضعية المالية في المؤسسات الاقتصادية.

1.2.2: مؤشرات التوازن المالي

التوازنات المالية هي التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة واستغلالها من جهة أخرى. حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي توافق استحقاقها وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات في مدة تحقيقها والتي توافقت درجة ثبوتها وهكذا ينتج ثلاث مستويات من التوازنات المالية: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.¹⁰

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي بتاريخ معين. ويتمثل رأس المال العامل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.¹¹ يكتسي حساب رأس المال العامل أهمية كبيرة بالنسبة للدائنين إذ أنه يعطي فكرة عن سيولة المؤسسة في الأجل القصير كما أنه يعكس قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها الجارية وقدرتها على سداد التزاماتها عند استحقاقها.

يتم حساب رأس المال العامل رياضياً وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة. " منظور أعلى الميزانية "

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة " منظور أسفل الميزانية "

أما المؤشر الثاني للحكم على التوازن المالي للمؤسسة فيتمثل في احتياج رأس المال العامل، ويعرف بأنه ذلك الجزء من رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلاً لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية.¹² وهو عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة لتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى بعد استثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية.¹³ حيث يعطى بالعلاقة التالية:¹⁴

احتياج رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون ق الأجل - السلفات المصرفية)

المؤشر الثالث المستخدم في الحكم على التوازن المالي للمؤسسة هو **الخزينة**، التي تعرف بأنها عبارة عن الفرق بين التدفقات النقدية الخارجية والداخلية الأموال من وإلى المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة.¹⁵ حيث تحسب بإحدى الطريقتين:¹⁶

الخزينة = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

2.2.2. النسب المالية

النسبة هي حاصل قسمة قياسين يمكن التعبير عنها كنسبة مئوية أو كمعامل. أما النسبة المالية هي علاقة بين قيمتين ذات معنى في الهيكل المالي أو الاستغلالي، هذه القيم تؤخذ من الميزانية و/أو من حساب النتائج، حيث تتركز أهداف النسب المالية في تحقيق ما يلي:¹⁷

- إتاحة مؤشرات عامة لقياس درجة نمو المؤسسة والكشف عن مواطن الضعف فيها.

- توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات.

- إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المؤسسات المتجانسة.

- تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية بتوفير المعلومات التحليلية لها للقيام بأعمالها بفعالية وجدية.

أ- **نسب السيولة**: يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً، تعد نسب السيولة ذات أهمية بالغة للإدارة والمقرضين الذين يقدمون للمنشأة ائتمانات قصيرة الاجل،¹⁸ وتتمثل هذه النسب كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): نسب السيولة

النسبة	مدلول النسبة
نسبة التداول (السيولة العامة)	تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة. إذا كانت النسبة أكبر من الواحد هذا يعني أن المؤسسة لها القدرة على السداد. أما إذا كانت النسبة اقل من الواحد فان المؤسسة في عسر مالي
نسبة السيولة المختصرة (السريعة)	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة وذلك دون اللجوء إلى المخزون
نسبة السيولة الفورية	تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل بناء على ما يتوفر لديها من أصول نقدية وشبه نقدية

المصدر: من إعداد الباحث

ب- نسب النشاط (الدوران): تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.¹⁹

الجدول رقم(02): نسب النشاط

المطلوب	نسب النشاط
يمثل متوسط عدد مرات تحصيل الأرصدة المدينة خلال السنة ويوضح نوعية الأرصدة المدينة ومقدرة المؤسسة على تحصيلها وعموماً فإن معدل الدوران المرتفع جيد إلا أنه قد يكون ذو دلالة على إتباع سياسة ائتمانية شديدة .	معدل دوران الحسابات المدينة مدة التحصيل من الزبائن رقم الأعمال / (الزبائن + أوراق القبض) معدل دوران الحسابات المدينة / 360
تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على سرعة المؤسسة في تسديد الديون التجارية قصيرة الأجل، ويرتبط ذلك بعدد مرات التسديد خلال الفترة معينة.	معدل دوران الحسابات الدائنة (الموردين) مدة تسديد الموردين المشتريات/(موردو المخزونات+ أوراق دفع) معدل دوران الموردين / 360
توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال	معدل دوران إجمالي الأصول رقم الأعمال /إجمالي الأصول
يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.	معدل دوران الأصول الثابتة رقم الأعمال / الأصول الثابتة
يشير معدل دوران الأصول إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال	معدل دوران الأصول المتداولة رقم الأعمال /الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الباحث

ت- نسب التوازن الهيكلي: تمكن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة. حيث تبين الارتباط الموجود بين رأس المال والالتزامات المترتبة عليها، وعليه فإن حساب النسب المالية المتعلقة بالمديونية تعتبر في غاية من الأهمية بحيث تعرض درجة الخطر المالي الذي يواجه المؤسسة

الجدول رقم (03): نسب الهيكل المالي.

النسبة	العلاقة	المدلول
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الموارد الثابتة، فإذا كانت هذه النسبة اقل من 1 هذا يعني أن جزء من الأصول غير جارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية.
التمويل الخاص	الأموال الخاصة/ الأصول الثابتة	تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الخاصة، فإذا كانت هذه النسبة اقل من 1 هذا يعني أن جزء من الأصول غير الجارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الجارية.
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة /مجموع الديون	وتفيد هذه النسبة في المقارنة بين أموال المؤسسة والأموال المقترضة من الغير بمختلف آجالها، أي أنها تقيّد في تبيان أهمية إجمالي الديون الأجنبية من الغير بالنسبة للأموال المؤسسة الخاصة .
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون /مجموع الأصول	تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير .

المصدر: من إعداد الباحث

ث-نسب الربحية: تعتبر نسب الربحية هدف أساسي يسعى له كل مستثمر وأمر ضروري لبقاء المؤسسة واستمرارها في بيئة أعمالها، والربحية هي علاقة بين الأرباح التي حققتها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.²⁰

الجدول رقم (04): أنواع نسب الربحية.

النسبة	العلاقة	المدلول
نسبة هامش الربح الصافي	صافي الربح بعد الضرائب / المبيعات	تقيس هذه النسبة الربح المحقق من طرف المؤسسة نتيجة لمبيعاتها، وهي تدل على مبلغ الأرباح المحققة لكل دينار من رقم الأعمال المحقق من طرف المؤسسة.
نسبة العائد على الاستثمار	صافي الربح /إجمالي الأصول	يسمى كذلك هذا المعدل بالقابلية الايرادية وهو من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء المؤسسات، يقيس هذا المعدل كفاءة الإدارة في استخدام مواردها المتاحة.
نسبة العائد على حقوق الملكية	صافي ربح بعد الضرائب /حقوق ملكية	يقيس هذا المعدل العائد الذي يتحصل عليه المساهمون نتيجة استثماراتهم الموضوعية تحت تصرف المؤسسة.

المصدر: من إعداد الباحث

ج-نسب المردودية: يقصد بالمردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

الجدول رقم (5) : نسب المردودية

النسبة	العلاقة	المدلول
المردودية الاقتصادية	النتيجة العادية قبل الضرائب/ مجموع الأصول الاقتصادية	تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح.
المردودية المالية	النتيجة الصافية /الأموال الخاصة	تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية مستعملة من أموالها
المردودية التجارية	النتيجة الصافية / رقم الأعمال	تعبر هذه النسبة على مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة صافية أي استبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال.

المصدر: من إعداد الباحث

ج- نسب المديونية: يمكن تلخيص نسب المديونية في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): نسب المديونية

النسبة	العلاقة	المدلول
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الخصوم	تبين لنا حصة المساهمين مقارنة بمجموع موارد المؤسسة
نسبة القدرة على التسديد	الديون م و ط اجل/قدرة التمويل الذاتي	توضيح مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية بواسطة مواردها الذاتية
نسبة تغطية المصاريف المالية	المصاريف المالية / رقم الأعمال السنوي الصافي	تبين لنا هذه النسبة درجة التغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة.

المصدر: من إعداد الباحث

3. التنبؤ بالفشل المالي من خلال أدوات التشخيص المالي

تم تناول موضوع الفشل المالي بشكل كبير في العلوم المالية والمحاسبية، حيث نجد أن هناك العديد من المصطلحات التي استعملت للتعبير عن فشل المؤسسة، فبعض الباحثين يستعمل تعبير الفشل المالي والبعض يستعمل مصطلح الإفلاس والبعض الآخر يستعمل مصطلح التعثر. فالفشل هو عكس النجاح، وبالتالي فإن فشل المؤسسة هو نقيض نجاحها واستمرارها في النشاط.

1.3. الفشل المالي: بعض من الكتاب يميز بين التعثر والفشل، حيث يعتبر الأول مرحلة تسبق الفشل الذي يؤدي إلى الإفلاس ثم التصفية، وهناك من الكتاب من يستعملهما بشكل متداخل بحيث لا يميز بين الاثنين بدليل أن معظم الكتابات تتحدث إما عن الفشل المالي أو التعثر المالي كمصطلح واحد كترجمة للمصطلح الإنجليزي Financial distress و بالنسبة للبعض كترجمة للمصطلح Financial failure.²¹ ويتفق الكثير من الباحثين والكتاب في العلوم المالية على أن المؤسسة تكون فاشلة من المنظور المالي إذا كانت تواجه مشاكل في الخزينة وكانت غير قادرة على احترام التزاماتها. كما تتفق

العديد من الدراسات على أن الفشل المالي (يطلق عليه أيضا التعثر المالي) ما هو إلا المرحلة التي تأتي بعد الفشل الاقتصادي. حيث أن عدم تحقيق القيمة المضافة المعبر عنه بالفشل الاقتصادي، والوزن المتزايد للأعباء بسبب انخفاض المردودية يعكس بعدم قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي وتوفير السيولة. هذه الوضعية قد تتفاقم عند القيام باستثمارات مبالغ فيها وغير مدروسة بشكل جيد بالاعتماد على الاستدانة. وفي ظل غياب التدفقات النقدية تتضخم الأعباء المالية على المؤسسة فتجد نفسها غير قادرة على سداد ديونها مما يضعف ملاءتها و يفقدها ثقة مقرضيها²².

أما من المنظور القانوني فالفشل المالي لا يعبر سوى عن القراءة القانونية لعدم قدرة المؤسسة على الإيفاء بديونها، والتي تضعها تحت الرقابة القانوني. وبالتالي فإن الفشل القانوني ما هو إلا النهاية الحتمية للمرحلتين السابقتين (الفشل الاقتصادي والفشل المالي)، وبه يتم معاقبة عدم قدرة المؤسسة على الحصول على فائض في الموارد النقدية اللازمة لمكافأة كل الأعوان الذين يعملون بالمؤسسة والوفاء بالتزاماتها لذلك يعرف الفشل من وجهة النظر القانونية في أغلبية الكتابات بأنه "الوضعية التي تواجه فيها المؤسسات إجراءات قانونية إما بالتسوية أو التصفية".²³

2.3 التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية

يعد إيجاد طريقة أو آلية تحليلية يمكن بواسطتها التنبؤ باحتمال وصول المؤسسة إلى حالة التعثر والفشل قبل عدد كاف من السنوات أمرا ضروريا، وذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حينها، وذلك نظرا لما ينتج عن تعثر المؤسسة أو إفلاسها من آثار خطيرة على الاقتصاد وعلى كل الفئات العامة فيه والمرتبطة بهذه المؤسسات. فالمستثمر يهتم بالتنبؤ بفشل المؤسسة الاقتصادية من أجل اتخاذ قراراته الاستثمارية المختلفة والمفاضلة بين كل البدائل المتاحة وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية، كذلك يهتم الدائنون والمقرضون بالفشل المالي لتقييم مدى إمكانية المؤسسة ارجاع الأموال المقترضة.²⁴

إن التنبؤ بفشل المؤسسة يعني التقدير المسبق لهذا الحدث أي الفشل. من المنظور الإحصائي والمالي فإن التنبؤ بفشل أو بتعثر المؤسسة يتمثل في اكتشاف ظهور علامات توحى بفشل قريب للمؤسسة، مع إمكانية التمييز بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات السليمة بالاعتماد على نسب مالية أو إحصائيات معينة. وقد قدم الباحثون والمهنيون على حد سواء أعمالا لتحليل المراحل التي تمر بها المؤسسة قبل وصولها الى الإفلاس، وبينت معظم النتائج المتوصل إليها أنه مادام أن كل مرحلة من المراحل السابقة الذكر تقتن مجموعة من العناصر (أسباب، أعراض ومؤشرات) فإنه بالإمكان التنبؤ بفشل المؤسسة. كما بينت أيضا أن التنبؤ غالبا ما يمكن أن يتم بناء على المؤشرات التي تميز المرحلة الثانية، باعتبار أن المؤشرات المعتمد عليها في بناء نماذج التنبؤ في معظمها مؤشرات مالية.²⁵

3.3 نموذج كونان وهولدر (دالة النتائج) للتنبؤ بالتعثر المالي: قام كل من كونان وهولدر سنة 1978 بدراسة 190 مؤسسة، واستخدم الباحثان 50 نسبة مالية اعتمادا على معلومات مالية خاصة بكل المؤسسات في الفترة بين 1970 و 1975. ما ميز عمل الباحثين هو صياغة دوال تنقيط لكل قطاع على حدى. ففي قطاع الصناعة قدما النموذج التالي:²⁶

$$Z = 0.24R_1 + 0.22R_2 + 0.16R_3 - 0.87R_4 - 0.1R_5$$

حيث:

R1 = فائض الاستغلال الخام / مجموع الديون

R2 = الأموال الدائمة / مجموع الأصول

R3 = (قيم قابلة للتحويل + قيم جاهزة) / مجموع الأصول

R4 = مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الضريبة

R5 = تكاليف العمال / قيمة مضافة

-أما في المؤسسات التجارية فقدمنا النموذج التالي:

$$Z = 0.0136 R_2 + 0.0197 R_3 + 0.034 R_6 + 0.0185 R_7 - 0.0185 R_8 - 0.0155$$

حيث:

R6 = أموال خاصة / مجموع الميزانية

R7 = فائض الاستغلال الخام / مجموع الميزانية

R8 = احتياجات رأس المال العامل / رقم الأعمال خارج الضريبة

-أما في مؤسسات الأشغال العمومية فقدمنا النموذج التالي:

$$Z = 0.035 R_9 + 0.000014 R_{10} + 0.0186 R_{11} + 0.0012 R_{12} - 0.0238 R_{13} - 0.1074 R_{14} - 0.0092$$

حيث:

R9 = نتيجة صافية / مجموع الميزانية

R10 = أصول متداولة / ديون قصيرة الأجل

R11 = موردون / مشتريات

R12 = (فائض إجمالي للاستغلال - مصاريف مالية) / مجموع الديون

R13 = زبائن / رقم الأعمال خارج الرسوم

R14 = مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسوم

-أما في مؤسسات النقل فقدمنا النموذج التالي:

$$Z = 0.0098 R_3 + 0.0177 R_2 + 0.0496 R_4 + 0.018 R_8 - 0.0238 R_{13} - 0.1735 R_{15} - 0.0062$$

R15 = مصاريف مالية / قيمة مضافة

يتم توظيف نتائج تلك النماذج لتصنيف المؤسسات في مختلف القطاعات وتحديد مجالات احتمال إفلاسها ووقوعها في العسر المائي، وهذا بالاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم 07: علاقة بين دالة التنقيط واحتمال إفلاس المؤسسات في مختلف القطاعات حسب نموذج كونان وهولدر

الحالات المختلفة	الصناعة	التجارة	الاشغال العمومية	النقل
وضعية جيدة	$Z \geq 9$ Pr < 30%	$Z \geq 0,2$ Pr < 40%	$Z \geq 0,5$ Pr < 40%	$Z \geq 0,25$ Pr < 35%
وضعية الحذر	$4 \leq Z < 9$ $30\% \leq Pr < 65\%$	$0,30 \leq Z < 0,2$ $35\% \leq Pr \leq 65\%$	$-0,50 \leq Z < +0,5$ $40\% < Pr \leq 70$	$-0,35 \leq Z < +0,25$ $35\% \leq Pr < +0,65$
وضعية خطيرة	$Z < 4$ Pr > 65%	$Z < -0,3$ Pr > 65%	$Z < -0,50$ Pr > 70%	$Z < -0,35$ Pr > 65%

المصدر: بن عمر خالد، تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط دراسة حالة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 13، ص 62

4. تشخيص الأداء وتطبيق نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة بريماتاك المسيلة

تعتبر مؤسسة بريماتاك أحد أهم المؤسسة الخاصة المنتجة للأجر بالجزائر، وهي مؤسسة صغيرة ومتوسطة تابعة لقطاع الصناعة تأسست في 20/08/2003 من طرف صاحبها سويح احمد وهي مؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات مسؤولية محدودة EURL، تقع بريماتاك في حي الجرف ببلدية أولاد دراج على بعد 25 كم من مقر ولاية المسيلة وتتربع على مساحة 30.000 متر مربع. سنة 2013 وكان عدد عمالها لا يتجاوز 70 عامل وبلغ عدد عمالها بتاريخ 2020/12/31 حوالي 187 عامل يقتصر الإنتاج على صنع الأجر بنوعية T12 و T08 و T04 و HAURDI.

1.4 تشخيص الأداء المالي لمؤسسة بريماتاك من خلال أدوات التحليل الكلاسيكية: استغلالا للوثائق

المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة، تم إعداد الميزانيات المالية المختصرة لسنوات (2018-2019-2020) أ- جانب الأصول:

جدول رقم 08: أصول الميزانية المختصرة لسنوات (2018-2019-2020)

الأصول/السنوات	2018	2019	2020
الأصول الثابتة	531.990.231.00	466.425.601	461.980.520
الأصول المتداولة	108.081.887	124.166.762	103.086.442
قيم الاستغلال	71.686.829	83.298.018	71.492.873
قيم قابلة للتحقيق	17.163.391	21.733.518	12.905.130
قيم جاهزة	19.231.665	19.135.225	18.688.438
مجموع الاصول	640.072.118	590.592.364	565.066.962

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

ب- جانب الخصوم:

جدول رقم 09: خصوم الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2018، 2019، 2020)

الخصوم/السنوات	2018	2019	2020
الأموال الخاصة	574.073.673	563.764.427	549.443.049
الخصوم الغير متداولة	-	-	2.940.614
الخصوم المتداولة	65.998.444	26.827.936	12.683.298
مجموع الخصوم	640.072.118	590.592.364	565.066.962

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

1.1.4. تقييم الأداء المالي للمؤسسة بريماتك باستخدام مؤشرات التوازن المالي

أ- حساب رأس المال العامل:

جدول رقم 10: رأس المال العامل للسنوات (2018، 2019، 2020)

البيان	العلاقة	2018	2019	2020
من أعلى الميزانية	أموال دائمة	574.073.673	563.764.427	552.383.663
	-	-	-	-
	أصول ثابتة	531.990.231	466.425.601	461.980.520
من أسفل الميزانية	أصول متداولة	108.081.887	124.166.762	103.086.442
	-	-	-	-
	ديون قصيرة أجل	65.998.444	26.827.936	12.683.298
FRng		42.083.442	97.338.826	90.403.143

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة أموال الدائمة في سنة 2019 قدرت بـ 0.98% في حين انخفضت في سنة 2020 و قدرت بـ 0.97% بمعدل انخفاض قدر بـ 0.01%. كما نلاحظ أن نسبة الأصول الثابتة في 2019 قدرت بـ 0.87% حيث ارتفعت في سنة 2020 قدرت بـ 0.99% مقارنة بالسنة الماضية بمعدل قدر بـ 0.12%.

أما من أسفل الميزانية فنلاحظ أن نسبة الأصول المتداولة في سنة 2019 قدرت بـ 0.11% مقارنة بـ سنة 2020 قدرت بـ 0.83% انخفضت النسبة بمعدل قدره 0.72%. أما نسبة الديون قصيرة الأجل في سنة 2019 قدرت بـ 0.40% وارتفعت في سنة 2020 قدرت بـ 0.47% مقارنة بالسنة الماضية بـ 0.06%.

حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل FRng قدرت نسبته في سنة 2019 بـ 2.31% في حين انخفض في سنة 2020 و قدرت نسبته بـ 0.92%

ب- حساب احتياج رأس المال العامل BFR

جدول رقم 11: الاحتياج في رأس المال العامل للسنوات (2018، 2019، 2020)

النسبة	2020	النسبة	2019	2018	السنوات البيان
0.83	103.086.442	1.14	124.166.762	108.081.887	أصول متداولة
0.97	18.688.438	0.99	19.135.225	19.231.665	قيم جاهزة
0.47	12.683.298	0.40	26.827.936	65.998.444	ديون قصيرة الأجل
-	00	-	00	00	سلفات مصرفية
0.09	71.714.706	3.42	78.203.601	22.851.778	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الأصول المتداولة في السنة 2019 قدرت بـ 1.14% مقارنة بـ سنة 2020 قدرت بـ 0.83% حيث انخفضت النسبة بمعدل 0.31% ونسبة القيم الجاهزة في سنة 2019 قدرت بـ 0.99% في حين انخفضت في سنة 2020 قدرت بـ 0.97% بمعدل انخفاض بين السنتين 0.02%. ونلاحظ في نسبة الديون قصيرة الأجل في سنة 2019 قدرت بـ 0.40% مقارنة بـ سنة 2020 قدرت بـ 0.47% حيث ارتفعت نسبة الديون قصيرة الأجل مقارنة بالسنة الماضية بمعدل قدر بـ 0.07%. ونلاحظ نسبة BFR في السنة 2019 قدرت بـ 3.42% مقارنة بالسنة 2020 قدر بـ 0.09% BFR. موجب في السنوات الثلاث هذا ما يدل على أن احتياجات التمويل لم تغطي كلية بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل تمويل احتياجاتها.

ت- حساب الخزينة TN:

جدول رقم 12: حساب الخزينة لسنوات الدراسة

النسبة %	2020	النسبة %	2019	2018	السنوات البيان
	90.403.143		97.338.826	42.083.442	الطريقة الأولى
	71.714.706		78.203.601	22.851.778	FRng-BFR
0.97	18.688.438	0.99	19.135.225	19.231.665	TN
	18.688.438		19.135.225	19.231.665	الطريقة الثانية
	00		00	00	Et - Rt
0.97	18.688.438	0.99	19.135.225	19.231.665	TN

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

بناء على شروط التوازن المالي يمكن القول ان المؤسسة متوازنة ماليا خلال السنوات الدراسة

1.1.4. تقييم الأداء المالي للمؤسسة بريماتك باستخدام النسب المالية: سنحاول تقييم الأداء المالي لمؤسسة بريماتك باستخدام أهم النسب المالية.

أ-نسب السيولة:

جدول رقم 13: حساب نسب السيولة للسنوات (2018، 2019، 2020)

التعليق	2020	2019	2018	البيان
هذه النسبة جيدة وهي تشير إلى أن الأصول المتداولة تغطي ديون ق الأجل فمعناه أن كل 1 دج من دق أجل يقابله 13،1،64.4،63.8 من الأصول المتداولة للمؤسسة بريماتك بمعنى أن المؤسسة قادرة على تسديد ديون ق أجل وتحقيق فائض قدره (0، 64.3، 13) خلال السنوات الثلاث	8.13	4.63	1.64	نسبة السيولة العامة
نلاحظ ارتفاع النسب خلال فترة الدراسة، وُسسة بريماتك بإمكانها سداد 0.55%، 1.52%، 2.49% مع التزاماتها العاجلة دون انتظار بيع مخزوناتنا	2.49	1.52	0.55	نسبة السيولة الخاصة
نلاحظ أن السنة أكبر من 0.2 و0.0 خلال السنوات الثلاث أي أن مؤسسة بريماتك لها القدرة على تسديد كل ديونها ق أجل باعتمادها على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط.	1.47	0.71	0.29	نسبة السيولة الفورية (الحالية)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

ب-نسب النشاط:

➤معدل دوران المخزون

جدول رقم 14: معدل دوران المخزون

2020	2019	2018	
78.419.061	80.729.653	76.089.757	تكلفة البضاعة
3.774.947	5.279.856	5.694.830	متوسط المخزون
20	15	13	معدل دوران المخزون

➤ فترة التخزين:

2020	2019	2018	
360	360	360	الأيام
20	15	13	معدل دوران المخزون
18 يوم	24 أيام	27 أيام	فترة التخزين

نلاحظ أن معدل دوران مخزون المؤسسة يتراوح بين (13،15،20) دورة على التوالي خلال السنوات الثلاث، وهي حركة جيدة للمخزون تدل على قوة مبيعات المؤسسة، وبالتالي الحاجة لزيادة الإنتاج لتجنب النقص. أما فترة التخزين نجدها لا تقوت مدة شهر خلال ثلاث سنوات، وهذا يشير إلى أن المدة التي تمضي منذ دخول البضاعة إلى مخازن المؤسسة حتى يوم بيعها هي مدة قصيرة، وهذا ما يوضح أن مؤسسة بريماتك تمكنت من تسبير مخزونها وتجنب تكاليفها.

➤ مهلة دوران الزبائن:

جدول رقم 15: حساب مهلة دوران الزبائن

2020	2019	2018	
464.5846.800	782.4066.480	5.980.064.040	الزبائن+أوراق القبض 360×
343.505.088.22	347.735.328.78	348.274.605.84	رقم الأعمال TTC× 1.19
13 يوم	22 يوم	17 يوم	مهلة دوران الزبائن

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

من الجدول نلاحظ دوران الزبائن تتراوح من مهلة لأخرى، فالمؤسسة تمنح عملائها ما يقارب (17) يوم في سنة 2018 ثم ترتفع إلى 22 يوم في سنة 2019، أما في سنة 2020 انخفضت إلى 13 يوم (وهي نسبة جيدة فهي تدل على أن مؤسسة بريمانك تتمتع بقدرة تفاوضية مع زبائنهم).

➤ مهلة دوران الموردين

جدول رقم 16: مهلة دوران الموردين

2020	2019	2018	
360×7.729.956	360×16.903.326	360×24.066.549	الموردون+ أوراق دفع 360×
6.671.844.48	183.737.3972.47	9.414.098.33	المشتريات السنوية TTC
417 يوم	331 يوم	920 يوم	مهلة دوران الموردين

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

يمنح الموردون مدة أكبر من المدة التي تمنحها لعملائها وهو ما يسمح لها بتسيير خزينتها بأريحية كبيرة.

ت-نسب التوازن الهيكلي:

جدول رقم 17: نسب التوازن الهيكلي لسنوات الدراسة

2020	2019	2018	العلاقة	البيان
%119	%120	%108	$\frac{\text{الأموال الدائمة} \times 100}{\text{الأصول الثابتة الصافية}}$	نسبة التمويل الدائم
%118	%120	%108	$\frac{\text{الأموال الخاصة} \times 100}{\text{الأصول الثابتة}}$	نسبة التمويل الخاص

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

نلاحظ أن نسب التمويل الدائم مرتفعة في السنوات الثلاث فهي أكبر من 100% أي أن مؤسسة بريمانك غطت أصولها الثابتة بوساطة أموالها الدائمة، مما سيرفع رأس المال العامل. أما نسبة التمويل الخاص تبين أن مؤسسة بريمانك غطت استثماراتها بوساطة أموالها الخاصة خلال السنوات الثلاثة

ث-نسب المديونية:

جدول رقم 18: نسب المديونية للسنوات (2018 . 2019 . 2020)

البيان	2018	2019	2020	التحليل
نسبة الاستقلالية المالية الأموال الخاصة مجموع الخصوم	0.89 = %89	0.95 = %95	0.97 = %97	نسبة جد مرتفعة كان ينبغي أن لا تتجاوز وهي مؤشر يقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل الكلي للمؤسسة أي أن مؤسسة بريمانك لا تعتمد على الديون في تمويل مختلف عملياتها
نسبة القدرة على التسديد ديون موط الأجل قدرة التمويل الذاتي	0	0	0.02	نلاحظ في سنة 2018 و2019 نسبة القدرة على التسديد مساوية ل 0 وذلك بسبب عدم وجود ديون أما في سنة 2020 حققت 0.02 أي لها القدرة على تسديد ديونها بواسطة مواردها الذاتية
نسبة تغطية المصاريف المالية المصاريف المالية رقم الأعمال الصافي	%0.036	%0.052	%0.021	النسبة منخفضة للسنوات الثلاثة أي تم تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية لمؤسسة بريمانك وبالتالي تحكم المؤسسة في مصاريفها المالية.
نسبة قابلية السداد	%10.3	%4.5	2.7%	نلاحظ أن هذه النسبة أصغر من 0.5 خلال هذه السنوات وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماته

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

هـ-نسب الربحية والمردودية

جدول رقم 19: حساب نسب الربحية لسنوات الدراسة

السنوات	العلاقة	2018	2019	2020
العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية حقوق الملكية	%4.8	%4.5	%3.8
العائد على الأصول	النتيجة الصافية الأصول	%4.3	%4.3	%3.7
المردودية المالية	النتيجة الصافية أموال الخاصة	0.048	0.045	0.038
المردودية التجارية	النتيجة الصافية رقم الأعمال خارج الرسم	0.094	0.089	0.073
المردودية الاقتصادية	الفائض الإجمالي للأشغال مجموع الأصول	0.23	0.24	0.25

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسة

➤ **نسبة العائد على حقوق الملكية:** نلاحظ أن هذه النسبة في انخفاض من 2018 إلى غاية 2020، بحيث في سنة 2018 كانت عند 4.8% إلى 2020 عند 3.8% وذلك راجع بسبب انخفاض النتيجة الصافية بمعدل أقل من نمو حقوق الملكية (الأموال الخاصة).

➤ **نسبة العائد على الأصول:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسب في انخفاض النتيجة الصافية بمعدل أقل من نمو الأصول، فنلاحظ في بداية السنوات 2018، 2019 كانت النسبة مرتفعة وثابتة عند 4.3% ثم انخفضت في 2020 إلى 3.7% بسبب سوء استغلال المؤسسة لأصولها.

➤ **المردودية المالية:** من الجدول أعلاه نجد أن في سنة 2018 بلغت المردودية المالية 0.048 وهذا يعني ان الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة بريماتك يولد ربح قدره 0.048 دج وفي سنة 2019 مردودية المؤسسة انخفضت 0.045 فالدينار الواحد المستثمر في رأس المال ينتج عنه 0.045 دج في سنة 2020 المردودية المالية انخفضت إلى 0.038 .

➤ **المردودية التجارية:** نسبة المردودية التجارية من خلال الجدول مرتفعة في سنة 2018 تحصل على ربح قدره 0.094 دج عن كل دينار وهي في تناقض في سنة 2019 تقدر ب 0.089 وسنة 2020 تقدر ب 0.073 وهو ما يجعل المؤسسة عاجزة عن التحكم في تكاليفها.

➤ **المردودية الاقتصادية:** المردودية الاقتصادية سنة 2019 تساوي 0.24 الزيادة المحققة مقارنة بالنسبة الماضية هي 1% نلاحظ أن المردودية الاقتصادية للمؤسسة تتحسن عام بعد عام بمعدل ثابت قدره 1%.

2.4. تطبيق نموذج كونان وهولدر للتنبؤ بالحالة المالية لمؤسسة بريماتك :

بما أن مؤسسة بريماتك مؤسسة صناعية فإن أنسب نموذج ينطبق عليها هو النموذج الصناعي

$$Z = 0.24R_1 + 0.22R_2 + 0.16R_3 - 0.87R_4 - 0.1R_5$$

R1 = فائض الاستغلال الخام / مجموع الديون

R2 = الأموال الدائمة / مجموع الأصول

R3 = (قيم قابلة للتحويل + قيم جاهزة) / مجموع الأصول

R4 = مصاريف مالية / رقم الأعمال HT

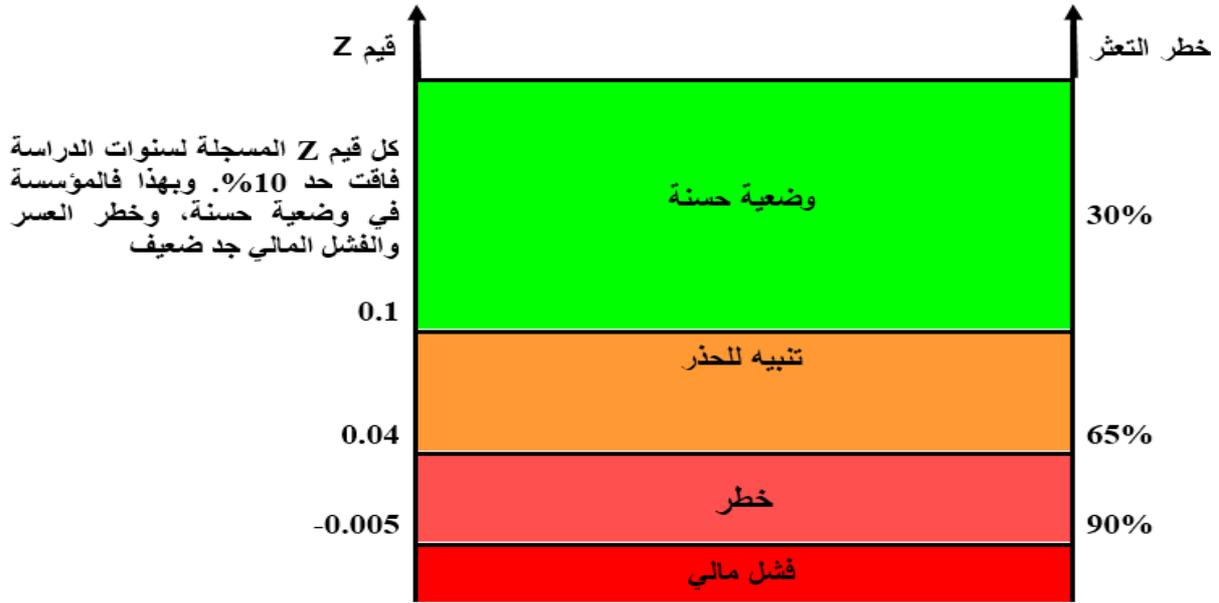
R5 = تكاليف العمال / قيمة مضافة

جدول رقم 20: حساب معامل z لمؤسسة بريماتك المسيلة

السنوات	R1	R2	R3	R4	R5	قيمة Z
2018	2,26	0,90	0,57	0,04	0,28	0,80
2019	5,47	0,95	0,07	0,05	0,29	1,46
2020	9,07	0,98	0,06	0,02	0,31	2,35

المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم 01: قيم Z لنموذج كونان وهولدر



المصدر: من إعداد الباحث بناء على نموذج كونان وهولدر

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ أن دالة النتائج Z لمؤسسة بريمتاك كانت كلها مرتفعة ومتصاعدة عبر سنوات الدراسة وفاقت حد 10% . وبالتالي المؤسسة في حالة حسنة وهي بعيدة عن التعثر والفشل المالي، وما يؤكد على هذه الوضعية هي النتائج المالية المستخلصة من النسب والمؤشرات المالية، فرغم انخفاض رقم أعمالها خلال الثلاث السنوات الأخيرة والتي تعود أساسا الى ركود السوق الوطني وانخفاض الطلب على منتجاتها الراجع أساسا الى آثار جائحة كورونا من جهة وتوقف قطاع الأشغال العمومية، إلا أن المؤسسة حافظت على توازنها المالي بدليل أن المؤشرات المالية كلها إيجابية وتحقق شروط التوازن المالي. كما أن نسب المديونية والتي يعتمد عليها النموذج في تحديد الفشل المالي جد منخفضة لدى المؤسسة، أي أن المؤسسة لا تعتمد على الديون في تمويل مختلف عملياتها.

5. خاتمة

حاولنا في هذه الدراسة التعرف على أهم أدوات التشخيص المالي إضافة لنموذج كونان وهولدر في التنبؤ بالفشل المالي بتطبيقه على أحد أهم المؤسسات الناشطة في السوق المحلي والوطني وهي مؤسسة بريمتاك، حيث توصلنا الى النتائج التالية:

- المؤسسة محل الدراسة غير معرضة لخطر الفشل المالي خلال فترة الدراسة، وهذا من خلال قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل إضافة لتوفرها على السيولة الكافية لتغطية كل احتياجاتها. ومن نقاط القوة لدى المؤسسة هو اعتمادها لقدرة تفاوضية كبيرة لدى مورديها، فهم يمنحونها مهلة تسديد طويلة مقارنة بما تمنحه المؤسسة لزمائنها. كما أن مسير المؤسسة يعتمد أساسا على أمواله الخاصة في تمويل مختلف عمليات المؤسسة ولا يلجأ الى الاستدانة الخارجية إلا في حالات خاصة وقيم

جد ضعيفة، وهو ما وفر للمؤسسة ملاءة مالية معتبرة رغم ركود السوق وتراجع رقم اعمالها خلال سنوات الدراسة.

- تؤكد النتائج المتوصل اليها بأن نموذج كونان وهولدر يعتبر من أحسن وأدق النماذج التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل المالي وهذا لاعتمادها على نسب مالية متعددة تختلف باختلاف القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة وهو ما يؤكد صحة لفرضية الرئيسية للدراسة بناءا على النتائج السابقة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة اعتماد المؤسسات الجزائرية في عملية التحليل المالي على نماذج التنبؤ بالتعثر المالي لأخذ الاحتياطات المناسبة قبل وقوعه.

- يعتبر نموذج كونان وهولدر أحد أهم النماذج التي تسمح بالتنبؤ بالتعثر المالي وهو سهل الاستعمال ودقيق في تصنيفه للنسب المالية والقطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة، وهو النموذج الذي نوصي باستخدامه نظرا لتطابق نتائجه مع النتائج المحصل عليها في المؤسسة محل الدراسة

6. الإحالات والمراجع:

- ¹ يزيد تقرارت، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي دراسة حالة BCR 2011-2014، مجلة بحوث، العدد 11، الجزء الثاني، ص 121
- ² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، النظام المحاسبي، المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008،
- ³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 24
- ⁴ كمال الدين مصطفى، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص154
- ⁵ Jean Jacques Julian, Les normes comptables internationales IAS/IFRS, 2 eme édition, soupe fouclier (faucher) 2007, paris, p29
- ⁶ الجمهورية الديمقراطية الشعبية، قرار المؤرخ في يوليو 2008، يحدد قواعد والتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، مرجع سابق، ص26
- ⁷ محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية إعداد و عرض القوائم المالية، الجزء الأول، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، مصر ، 2014، ص 339
- ⁸ أحمد طرطار، منصر عبد العالي،"دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فاعلية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية"،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، يومي 23-22ماي 2012،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، ص 13
- ⁹ Nacer Eddine Sadi, analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes françaises et internationales. L'Harmattan, Paris, France, 2009, p 66
- ¹⁰ صورية كحول، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 133
- ¹¹ زغيب مليكة، بشنقير ميلود، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 49
- ¹² Bernard colasse, Gestion financière de l'entreprise, 3eme ED, PUF, 1993, P121.
- ¹³ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار وهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 119
- ¹⁴ مبارك لسوس، التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص35
- ¹⁵ يزيد تقرارت، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير، مجلة بحوث، جامعة الجزائر، العدد 11، الجزء 2، ص133

- ¹⁶ مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 35
- ¹⁷ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص ص 71-71
- ¹⁸ منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مغل تحليلي معاصر، ط4، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، 2000، ص84
- ¹⁹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، 2006، ص 36
- ²⁰ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، بدون دار النشر، رام الله، فلسطين، 2008، ص 41
- ²¹ خالد أمين عبد الله "التحليل المالي لغايات التنبؤ بالفشل" مجلة المصارف العربية، عمان 1003، ص 31
- ²² مساهل ساسية، دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2017، ص 7
- ²³ المرجع نفسه، ص 8
- ²⁴ حبيبة بن زعدة، مدى فعالية نموذج Sherrod بالتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات المدرجة في البورصة دراسة حالة صيدال، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 02، العدد 02، 2021، ص 340
- ²⁵ مساهل ساسية، مرجع سابق، ص 29
- ²⁶ العايب ياسين، استعمال القرض التقيطي في تقدير مخاطر القرض دراسة حالة بنك التنمية المحلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص 39